النمو السكاني المرتفع في سورية
وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

أدركت الجمهورية العربية السورية منذ عقد السبعينات في القرن العشرين أهمية قضايا السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي وارتباطها بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات النمو الاقتصادي. لذلك ظهرت محاولات لوضع سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى إدماج حقيقي للقضايا السكانية بخطط التنمية الاقتصادية – الاجتماعية على كل المستويات، وكان الافتراض (أن تحقيق نمو اقتصادي متزايد سيحل تلقائيا الإشكاليات السكانية وذلك من خلال تلبية المتطلبات المتنامية لخدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والمواصلات وغيرها من الاحتياجات التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان وزيادة رفاهية المواطن السوري).

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من خلال سعي معظم الدول النامية ومنها سورية لوضع سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى إدماج حقيقي للقضايا السكانية بخطط التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، والتخلص من فرضية أن تحقيق نمو اقتصادي متزايد سيحل تلقائيا المشكلة السكانية ويؤمن الحاجات المتنامية للسكان ويؤدي إلى تحسين مستوى معيشة المواطن السوري. الأمر الذي يتطلب الحد من النمو السكاني المرتفع، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد أهم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع معدل النمو السكاني وغير المخطط في سورية وبخاصة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الادخار لدى الفرد، وارتفاع معدل الإعالة، وكذلك ارتفاع معدل البطالة الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على مستوى معيشة المواطن. كما يناقش البحث أهم ملامح الساسة الوطنية للسكان في سورية.

مشكلة البحث:

مع ارتفاع معدل النمو السكاني في سورية، يرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع سيحل تلقائياً المشكلة السكانية وسيقوم بتلبية الاحتياجات المتنامية من الغذاء والكساء وخدمات التعليم والصحة

والمياه والكهرباء والمواصلات وغيرها من الاحتياجات التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان وزيادة رفاهية المواطن، في حين يرى آخرون أن خفض معدل النمو السكاني يعد أحد أهم العناصر التي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة السكان. وتبدو المشكلة في النمو السكاني المرتفع والنمو الاقتصادي المنخفض ووضع السياسة السكانية المناسبة.

فرضيات البحث:

- للنمو السكاني المرتفع تداعيات اقتصادية واجتماعية، على مستوى الاقتصاد الوطني ومستوى معيشة المواطن.
- وضع سياسة سكانية مناسبة تخفف من الآثار السلبية للنمو السكاني المرتفع.

أسئلة للمناقشة يطرحها البحث:

- كيف وصل عدد السكان في سورية إلى هذا الرقم؟
- ما هي وتيرة النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة؟
- هل هذا النمو يتوافق مع النمو الاقتصادي؟
- ما هي تداعيات وتيرة النمو السكاني المرتفعة الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي الاستراتيجيات السكانية وبرامج التنمية الموضوعة لمواجهة النمو السكاني المرتفع في سورية؟
- كيف يتم موائمة معدل النمو السكاني المرتفع مع معدلات النمو الاقتصادي؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي في جمع وتحليل البيانات حول السكان في سورية، كما تم استخدام منهج الاستدلال في مناقشة عملية صياغة سياسة وطنية للسكان في سورية. ومن خلال التحليل تم التوصل إلى عدد من النتائج والمقترحات.

النمو السكاني المرتفع في سورية
وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

أولاً – الوضع السكاني في سورية:..... 4

ثانياً – السياسة السكانية والتنمية الشاملة في سورية: 12

ثالثاً – التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:.....13

رابعاً – مشروع صياغة سياسة سكانية محددة في سورية:.....16

خامساً – وسائل تحقيق أهداف السياسة السكانية في سورية: 17

سادساً – الإجراءات المقترحة وأهمية دور الشباب: 19

سابعاً – الأهداف العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية: 20

النمو السكاني المرتفع في سورية
وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يتيح توفر الموارد في بعض المناطق تأمين مستوى حياة لائق للسكان في الوقت الحاضر. لكن تأمين الاستمرارية المطلوبة للمستقبل تستدعي النظر بواقعية أكثر إلى الموارد المتاحة ندرتها وأهمية المحافظة عليها واستمراريتها للأجيال المقبلة. كما تتطلب اهتماماً جدياً بالاستثمار وتسخير العلوم الحديثة في سبيل ذلك، وأهم من كل هذه الأمور، فإنها توجب البحث عن بدائل مضمونة، هي في الواقع أقرب كثيراً مما يمكن تصوره. هذه البدائل هي الأراضي الزراعية المهملة. 1

المسألة ليست مسألة مساعدات، لكنها في توفير أسباب العيش الكريم بتوفير إمكانيات الإنتاج والتطوير. 2

أولاً – الوضع السكاني في سورية:

يقدّر عدد سكان سورية في عام 2011 بحوالي 24.50 مليون نسمة ويصل معدل النمو السكاني إلى 2,5 ٪ سنوياً، وقد تسارع معدل نمو السكان بين سنتي 2000 و 2005 جزئياً بسبب تدفّق اللاجئين العراقيين عقب الاحتلال الانكلوامريكي للعراق في سنة 2003. وللمقارنة نرى أن المعدّل الوسطي السنوي لزيادة السكان في دول أقل تطوراً من سورية يصل إلى حوالي 1,5٪ خلال العقد الأخير. والجدول التالي يبين عدد سكان سورية حسب الجنس والمحافظة وفق سجلات الأحوال المدنية في 1 / 1 / 2011.

لم يعد تقويم نتائج الخطط والبرامج التنموية وتأثيراتها مقتصراً على المؤشرات الاقتصادية فقط، وإنما امتد ليشمل مؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس مدى التغير في نوعية الحياة والمجتمع. إن وضع السياسة السكانية في إطار خطة التنمية الشاملة يهدف إلى القضاء على سوء التغذية والمجاعات وتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية أجود، وتأمين المأوى

---

[1] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993، ص ص 183–212.

[2] – تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997، بيروت ص1–2

المناسب، والإقلال من عدم المساواة في توزيع الدخل والخيرات المادية، وتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي. 3

جدول رقم 1 عدد سكان سورية حسب الجنس والمحافظة

وفق سجلات الأحوال المدنية في 1/ 1/ 2011 (ألف نسمة) *

محافظة التسجيل	الجنس		مجموع	% من سكان سورية	نسبة الجنس **
	ذكر	أنثى			
دمشــق	890	890	1780	7.3	**100**
حلــب	2974	2953	5927	24.2	**101**
ريف دمشق	954	923	1877	7.7	**103**
حمــص	1086	1061	2147	8.7	**102**
حمــاة	1070	1043	2113	8.6	**103**
اللاذقيــة	614	615	1229	5.0	**100**
إدلــب	1048	1024	2072	8.5	**102**
الحسـكة	797	807	1604	6.5	**99**
دير الزور	840	852	1692	6.9	**99**
طرطـوس	480	474	954	3.9	**101**
الــرقة	496	512	1008	4.1	**97**
درعــا	571	555	1126	4.6	**103**
السـويداء	243	243	486	2.0	**100**
القنيطـرة	246	243	489	2.0	**101**
المجموع	12309	12195	24504	100	**101**

* تمثل هذه الأرقام عدد السكان السوريين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية.

**عدد الذكور لكل 100 أنثى.

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، جدول 8/2.

أما السكان المقيمون في سورية في منتصف عام 2011 فقد بلغ (21,124) مليون نسمة بمعدل نمو سكاني 2,45%.

وفيما يخص التركيب العمري للسكان فقد بلغت نسبة السكان ممن هم دون سن الخامسة عشر من العمر فقد تراجع من 40.2% من إجمالي السكان في عام 2002 إلى 37,1% في عام 2010، وارتفعت نسبة السكان ممن بلغوا الخامسة والستون من العمر وما فوق من 3.6% من إجمالي السكان في عام 2002 إلى 4,1% في عام 2010.

[3] – الدكتور مصطفى العبد الله الكفري، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثلاثين لمركز القاهرة الديمغرافي، القاهرة تشرين الثاني / نوفمبر 2000

بلغ حجم قوة العمل 5,531 مليون نسمة عام 2010 بنسبة زيادة 1,6% عن عام 2009، وبلغ عدد المشتغلين منهم 5,054 مليون مشتغل بنسبة زيادة قدرها 1,01% عن عام 2009، كما بلغ معدل البطالة 8,6% عام 2010 وكان بين الذكور 6,23% وبين الإناث 22%، أما معدل بطالة الشباب في السن (15–24) سنة بلغ 20,38%.

بلغ متوسط الرواتب والأجور الشهرية لعام 2010 حوالي (11300) ليرة سورية.

وتنمو القوى العاملة عادة بمعدلات أعلى من معدل النمو السكاني، نتيجة زيادة حجم الفئة العمرية الشبابية، فقد ارتفع عدد الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 عاماً من 2,5 مليون شخص سنة1990 ، إلى 3,8 مليون شخص سنة 2000، وصولاً إلى 4,6 مليون شخص سنة2010 . وعليه، يحتاج الاقتصاد السوري إلى توليد حوالي 400 ألف فرصة عمل جديدة كل عام فقط للحؤول دون زيادة البطالة، غير أن قدرته على خلق وظائف تراجعت أكثر من ذي قبل.

كيف وصل عدد السكان في سورية إلى هذا الرقم؟ ما هي وتيرة النمو السكاني خلال السنوات الأخيرة؟ هل هذا النمو يتوافق مع النمو الاقتصادي؟ ما هي التحديات والفرص التي يفرضها الشباب وهم الفئة الأكبر في المجتمع السوري؟ ما هو واقع المرأة الاجتماعي والسياسي وما هي التحديات التنموية التي تفرضها؟ ما هي الاستراتيجيات السكانية وبرامج التنمية الموضوعة لمواجهة النمو السكاني في سورية؟ ما هي تداعيات وتيرة النمو السكاني المرتفعة الاقتصادية والاجتماعية؟ وكيف يتم موائمة معدل النمو السكاني المرتفع مع معدلات النمو الاقتصادي؟

ولا بد من الإشارة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع معدل النمو السكاني وغير المخطط وخاصة على مستوى حياة الأسر الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى الادخار لدى الفرد، وارتفاع معدل الإعالة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

جرى أو تعداد رسمي للسكان في سورية أثناء فترة الاحتلال العثماني في عام 1854، لمعرفة عدد الرجال في سن الخدمة العسكرية لإلحاقهم بالجيش العثماني. وقد جرى في عام 1885 أول تعداد شمل الإناث والذكور وقد اعتبر هذا التعداد أساس السجل المدني في سورية. لاستخدامه في حفظ حقوق

الملكية والإرث وفي عام 1905 جرى تعداد هدفه تدوين السجلات المدنية لتستخدم في فرض وتحصيل الضرائب على الأشخاص لتمويل الخزينة ولمعرفة عدد الأفراد في سن الخدمة العسكرية أيضاً. وفي عام 1922 جرى تعداد للسكان تم على أساسه تنظيم سجلات الأحوال المدنية في سورية.

وتم أول تعداد رسمي للسكان في سورية بعد حصولها على الاستقلال في عام 1947 اقتصرت أهدافه على تسجيل النفوس وضبط سجلات الأحوال المدنية. إلى أن نتائج التعداد لم تفرغ وتبوب ولم تستخدم للغرض الذي تم من أجله التعداد. وظل تعداد 1922 هو أساس للسجل المدني.

وفي ظل دولة الوحدة بين مصر وسورية جرى في عام 1960 تعداد شامل للسكان، وفق أسس علمية، قامت به مديرية الإحصاء والتعداد في الإقليم الشمالي (سورية). حيث بلغ عدد السكان 4565121 نسمة. وقد جرى تعداد للسكان والموارد البشرية وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزعها الجغرافي حسب الجنس والسن.

وفي عام 1970 جرى تعداد عام للسكان، استخدمت فيه أحدث الأساليب العلمية والفنية التي تتبعها وتوصي بها الأمم المتحدة. لذلك كان هذا التعداد أفضل مما سبقه من حيث جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها، وقد نشرت نتائج التعداد وأوضحت خصائص السكان والقوة البشرية في سورية. وجرى في عام 1981 تعداد عام للسكان، كان أكثر دقة مما سبقه أيضاً، لاستناده إلى أسس علمية. ومن أهم الإضافات التي حدثت في هذا التعداد، دراسة اتجاه تطور الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في البلدان الأخرى. وبلغ عدد السكان 9046144 نسمة. وكان آخر تعداد شامل للسكان في سورية قد جرى في عام 1994. وقد استخدم الحاسوب في الإعداد لهذا التعداد وتفريغ وتبويب نتائجه.

يعد معدل النمو السكاني في سورية واحداً من أعلى المعدلات في العالم وقد بلغ خلال الفترة 1960–1970 نحو 32.8 بالألف سنوياً ووصل إلى نحو 33.5 بالألف سنوياً خلال الفترة 1970–1981 وقد بلغ هذا المعدل 33 بالألف وفقاً لتعداد عام 1994. ونتيجة لهذا المعدل المرتفع من النمو السكاني فقد تضاعف عدد سكان سورية خلال الفترة 1970–1990، فوصل عدد السكان في عام 1990 إلى نحو 12.53 مليون نسمة ثم وصل إلى حوالي 24.5 مليون نسمة في عام 2011.

ويشير الهرم السكاني في سورية إلى ارتفاع نسبة صغار السن (من هم دون الـ 15 سنة) لتصل إلى نحو 48.5 في المائة في عام 1981، وانخفضت هذه النسبة في عام 1993 لتصل إلى نحو 42.4 في المائة، ثم إلى 37.1% في عام 2010. ومع ذلك ما زال المجتمع السوري يتصف بالفتوة. ويلاحظ ارتفاع متوسط حجم الأسرة أيضاً إذ وصل إلى 5.3 فرداً في عام 1960 وتزايد حتى وصل إلى 6.05 فرداً في عام 1993.

أما بالنسبة للجنس (عدد الذكور لكل 100 أنثى) فقد كانت هذه النسبة في عام 1981 حوالي 104.4 وارتفعت بشكل بسيط جداً لتصل إلى 104.95 في عام 1993 ثم إلى 101 في عام 2011. وبلغت الكثافة السكانية في سورية 25 فرداً في الكم2 عام 1960 ثم أصبحت 34 فرداً في عام 1970 ووصلت إلى 49 فرداً في عام 1981 وأكثر من 67 فرداً في عام 1990 وحوالي 111 في عام 2010.

ومن أهم الملاحظات التي توصل إليها المسح الديمغرافي المتكامل، اختلاف شكل الهرم العمري للسكان بعض الشيء عما كان عليه في السابق من حيث القاعدة العريضة والرأس المدبب، حيث ضاقت قاعدة هذا الهرم بشكل واضح في الفئة العمرية (0 – 4). ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة الهرم العمري للسكان في عام 2010 وفي عام 1993 وفي عام 1981. (4)

جدول رقم 2 معدّلات الخصوبة العمرية لكل 1000 امرأة
لعامي 2001، 2009 (حضر – ريف)

السنة	مكان الإقامة	فئات السن							الخصوبة الكليــة
		15 – 19	20 –24	25 – 29	30 – 34	35 – 39	40 – 44	45 – 49	T. F. R
2001	حضر	65	156	164	153	97	32	10	**3.4**
	ريف	52	174	218	203	150	55	26	**4.4**
	مجموع	58	165	189	177	121	42	17	**3.8**
2009	حضر	58.1	147.4	164.8	139.0	83.6	27.5	2.0	**3.1**
	ريف	49.2	166.6	212.9	184.8	120.3	43.0	10.3	**3.9**
	مجموع	54.0	156.4	187.1	159.1	98.7	33.6	4.9	**3.5**

المصدر: – نتائج مسح صحة الأسرة 2001 – نتائج المسح الصحي الأسري 2009، المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، جدول 8/2.

(4) – المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، المسح الديموغرافي المتكامل لعام 1993، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1995، ص66.

تشير بيانات المسح الديمغرافي المتكامل إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية في سورية من 7.5 مولوداً للمرأة خلال الفترة 1978 –1982 إلى 6.8 مولوداً خلال الفترة 1983–1987 ثم إلى 4.2 مولوداً خلال الفترة 1988–1992، لتصل في عام 2009 إلى 3.5 مولوداً. وهذا يوضح لنا حدوث انخفاض حاد في مستوى الخصوبة خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن أهم المؤشرات التي تدلنا على درجة انخفاض الخصوبة بين النساء في سوريا أو أدت إلى ذلك: (5)

- ازدياد نسبة الحضر إلى إجمالي السكان.
- انخفاض نسبة الأطفال في عمر (0–14).
- انخفاض نسبة الأمية بين الإناث (10 سنوات فأكثر).
- ارتفاع نسبة النساء المتزوجات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة.
- ارتفاع نسبة الإناث في مجموع قوة العمل.

تراجعت نسبة الإعالة العمرية، (6) أي أن كل مئة فرد من السكان في الأعمار المنتجة (15–64) يتحملون أعباء إعالة أفراد أقل من غير المنتجين الذين هم في أعمار الطفولة والشيخوخة (أقل من 15 سنة من العمل وأكثر من 64).

وتزايدت معدلات النشاط الاقتصادي الخام في سورية من 24.9 في المائة عام 1970 إلى 29.3 في المائة في عام 1993 والسبب في ذلك هو تزايد مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وأصبحت 28.2 في عام 2005، ثم وصلت إلى 26.8 في عام 2010. أما بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي المنقح فقد وصل في عام 2010 إلى نحو 42.7. وتشير البيانات إلى أن نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة والغابات في عام 1993 قد وصلت إلى 29.4 في المائة بينما لم يتجاوز نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة التحويلية 14.5 في المائة. (7)

([5]) – المسح الديموغرافي المتكامل، مصدر سابق، ص236.

([6]) – الإعالة العمرية هي نسبة السكان في عمر الإعالة (أقل من 15 سنة وأكثر من 64 سنة) إلى السكان الذين في أعمار منتجة اقتصادية (15 سنة –64 سنة).

([7]) – انظر المسح الديموغرافي المتكامل لعام 1993، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1995، ص14 المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق.

جدول رقم 3 معدلات النشاط الاقتصادي (15سنة فأكثر)
حسب فئات السن والجنس (حضر- ريف) 2010

فئات السن	الجنس		مكان الإقامة *		المجموع
	ذكر	أنثى	حضر	ريف	
17-15	30.0	2.9	17.9	16.3	**17.1**
19-18	48.1	5.6	26.2	29.7	**27.8**
24-20	70.2	14.8	40.1	43.9	**41.8**
29-25	91.0	18.6	53.8	52.3	**53.1**
34-30	97.0	18.2	56.1	55.2	**55.7**
39-35	97.6	17.5	57.3	55.4	**56.4**
44-40	96.8	18.3	59.1	55.9	**57.7**
49-45	94.1	17.9	56.9	54.6	**55.9**
54-50	87.7	11.7	51.1	48.4	**50.0**
59-55	75.5	8.7	44.1	41.4	**43.0**
64-60	42.4	2.0	20.6	27.5	**23.5**
65 فأكثر	22.2	1.3	11.1	15.7	**13.2**
معدل النشاط الاقتصادي المنقح	72.2	12.9	43.0	42.4	**42.7**
معدل النشاط الاقتصادي الخام	44.6	8.3	28.1	25.3	**26.8**

المصدر: مسوح قوة العمل 2010 المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، جدول 2/3.

*** تم حسابها بشكل مستقل على مستوى كل من الحضر والريف**

تبدو المسألة السكانية في سورية مشكلة فعلية قائمة ولا بد من السعي بجدّية لحلها. وإذا ما تساءلنا عن أسرارها الحقيقية، فإننا نراها كامنة في الأسباب الرئيسة الآتية:

- يقطن نحو نصف سكان سورية في الريف ويعمل أكثر من نصف قوة العمل السورية في حقل الزراعة.
- يُشير التركيب العمري للسكان إلى أن المجتمع السوري من أكثر مجتمعات العالم شباباً وفتوة، إذ تبلغ نسبة الذين هم في عمر أقل من 15 سنة نحو نصف مجموع السكان، ولا تتعدى نسبة كبار السن في المجتمع السوري ثلث النسبة القائمة في البلدان المتقدمة.
- ارتفاع معدل نمو السكان بسبب رفع متوسط عمر الإنسان المتوقع حين الولادة في سورية الذي يصل اليوم إلى حوالي سبعين عاماً.

الأمر الذي انعكس، وينعكس بوضوح، في المعدل المرتفع للنمو السكاني في بلدنا، إضافة إلى أن الزواج المبكر والإنجاب حتى سن متأخرة هما من الظواهر الشائعة في سورية.

- تلعب القيم والعادات والتقاليد دوراً كبيراً في بروز وتفاقم ظاهرة النمو السكاني السريع والمتسارع في سورية. فالأسرة في سورية من نوع الأسر الممتدة وليس من نوع الأسر النووية الصغيرة.
- تعدد الزوجات للزوج الواحد، والركض وراء إنجاب الذكور، سبب آخر رئيس من أسباب ارتفاع نمو السكان هنا. إذ يعتقد كل طرف من أطراف عملية الإنجاب (الزوج والزوجة والمجتمع) أن عدد الذكور هو مقياس قوّته ومعيار قيمته أو مكانته الاجتماعية. [8]

بدأت الاختلالات السكانية وتراكماتها تظهر بصورة واضحة على المستويات الكلية والقطاعية والمحلية في الاقتصاد السوري، متمثلة في معدلات البطالة المرتفعة وتزايد في رقعة الفقر وظهور الضغوطات في التعليم والصحة والمياه والإسكان والتمدد في المناطق العشوائية للمدن وانعكاساتها على الموارد البيئية. واقترن ذلك بإيجاد رؤية أوضح لأصحاب القرار في أهمية إدماج العامل السكاني في خطط التنمية وموائمته مع معدلات النمو الاقتصادي في إطار سياسات إستراتيجية سكانية تنسجم مع برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والمؤتمرات الأخرى وخاصة أهداف الألفية للتنمية.

وفي الاتجاه نفسه تبنت سورية نهج مؤتمر الألفية وغاياته الثمانية كإطار عملي في التعامل مع أهداف التنمية المستدامة بما فيها أهداف التنمية البشرية، وترابطاتها مع قضايا السكان والفقر والصحة والإنجابية والنوع الاجتماعي.

والجدير بالذكر أن تحقيق هذه المستويات المتقدمة في قيم المؤشرات السابقة يرجع الفضل فيه إلى ارتفاع المستوى الصحي للسكان وإلى انتشار الخدمات الصحية في مختلف أنحاء سورية في الحضر والريف على حد سواء. كما يرجع الفضل فيه إلى البرامج السكانية والصحة الإنجابية.

[8] – الدكتور فيصل سعد، الأسباب السوسيولوجية والتداعيات الاقتصادية المسألة السكانية ومعدل النمو السكاني في سورية.

ثانياً ـ السياسة السكانية والتنمية الشاملة في سورية:

لم يعد النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، إنما التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحياة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية أم غير ذلك. وهذا يعني أن ثمة فرقاً بين التنمية والنمو. فالتنمية في معناها الشامل تعني بناء " مشروع حضاري متكامل، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي لكل من التنمية والتخلف ". [9]

وأكثر ما يهم في هذا المجال هو العلاقة الجذرية بين التنمية الشاملة والسكان وبخاصة الموارد البشرية، بل بين تنمية الأشياء وتنمية الإنسان. ولا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وتفتيح إمكاناتها المختلفة، بالإضافة إلى الموارد الأخرى، من أجل تحقيق تنمية ذاتية والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية عن طريق إعداد إنسان جديد وفاعل.

دلت تجربة الإنسان التاريخية، وتدل دوماً على أن في وسع الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر أن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج بفضل العلم والتقنية بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، ما تكاد تنفذ طاقة حتى يحل الابتكار البشري محلها طاقة جديدة. والواضح أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقل البشري. ومن هنا نظر بعض الباحثين إلى الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على أنها هوة في تنظيم العقل البشري وتوظيفه التوظيف الأمثل. [10]

هناك علاقة قوية بين السكان والتنمية (أي بين السكان وخصائصهم وواقعهم الديمغرافي ونوعية حياتهم من جهة والبرامج والخطط التنموية التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي من جهة أخرى). ذلك لأن المتغيرات السكانية ترتبط بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة باعتبارها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاجتماعي – الاقتصادي في أي مجتمع. وهذا يعني أن مفهوم التنمية قد تعدى مجرد " النمو الاقتصادي

---

[9] – سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان– القوى العاملة – الاستخدام– التعليم) تحرير د. نبيل خوري منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992، ص 107.

[10] – المصدر السابق.

" الذي كان دائماً محور الاهتمام ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي إلى جانب النمو الاقتصادي.

وقد رافق هذا التغير في مفهوم التنمية الشاملة تغير جذري في نوعية الخطط والبرامج التنموية حيث كان تركيز هذه الخطط على النواحي الكمية الاقتصادية بالدرجة الأولى واهتمت بزيادة الإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار، ومع المفهوم الجديد أضحت الخطط أكثر شمولاً لتضفي جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث أصبحت تركز أيضاً على النواحي الكيفية في تحسين مستوى معيشة السكان، ورفع مكانة المرأة والاهتمام بصحة الأم والطفل، ورعاية الشباب وقضايا الديمقراطية، والبرامج الترفيهية، وغيرها من المجالات التي ترتبط بتحسين نوعية الحياة لمجموع السكان.

ولم يعد تقويم نتائج الخطط والبرامج التنموية وتأثيراتها مقتصراً على المؤشرات الاقتصادية فقط، وإنما امتد ليشمل مؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس مدى التغير في نوعية الحياة والمجتمع. إن وضع السياسة السكانية في إطار خطة التنمية الشاملة يهدف إلى القضاء على سوء التغذية والمجاعات وتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية أجود، وتأمين المأوى المناسب، والإقلال من عدم المساواة في توزيع الدخل والخيرات المادية، وتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

ثالثاً ـ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

كانت مسألة انعكاسات النمو السكاني على النظام الاجتماعي والاقتصادي موضع اهتمام النظريات السكانية التقليدية التي اقتصرت في تحليلها لمسائل السكان على مكوناتها ونتائجها. كما كانت السياسة السكانية بالنسبة لها سياسة في النمو السكاني تقتصر على تحديد معدلات النمو وحجمها وكثافتها. فكان العدد الأمثل للسكان هو ذلك الذي يوائم بين سياسة النمو السكاني وسياسة الموارد الاقتصادية المتاحة واعتبر الفقر نتيجة لاختلال ذاك التوازن بين العنصرين السابقين. 11

تعاني الزراعة السورية في مرحلة الانتقال إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، من إدخال نظام دعم جديد امتثالاً لاتفاقيات التجارة الدولية، بما في ذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (التي لم يصادق عليها

11 – الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1983، ص45.

حتى الآن) وكانت السياسة الزراعية السورية في السابق سياسة تدخّلية تضمن الأمن الغذائي (بتكلفة عالية) وتؤمن للسكان موادّ غذائية " رخيصة"، إلاّ إنها استُبدلت في الأعوام الأخيرة (منذ عام 2005) بسياسة ليبرالية ذات عواقب قاسية على المزارعين والفلاحين الذين ينتجون نحو 20 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيها أكثر من 30% من القوة العاملة في سورية.

واعتباراً من سن2005 ، حقّق الاقتصاد السوري نمواً بمعدل سنوي يناهز ال5 ٪، لكن الجزء الأكبر من السكان لم يستفد من هذا النمو، وتكافح الأغلبية للبقاء في اقتصاد محرّر لا ينتج فرص عمل كافية ويخفّض فرص العمالة في القطاع العام الكبير. وكثير من الطبقة الوسطى يُدفَعون نحو خط الفقر لأن مداخيلهم لم تلحق بنسبة تضخم الأسعار التي بلغت 17 ٪ في سنة 2008. وتراجع معدل التضخم في سنة2009 ، لكنه سرعان ما تسارع مجدداً في أعقاب الصعود الحاد في أسعار الغذاء العالمية، وقد نجم هذا التضخم عن مضاربات الطفرة العقارية وعن تخفيض قيمة الدعم . وزادت الفوارق الاجتماعية، والبطالة في الأعوام الأخيرة، إذ قُدّرت نسبة العاطلين عن العمل بين 20 و 25٪ من القوة العاملة، 12 ووعدت الحكومة السورية بإيجاد 250 ألف فرصة عمل سنوياً في الخطة الخمسية العاشرة، لكن هذا لم يتحقق. وتشير الإحصاءات الخاصة بالفترة بين 2003 – 2004 إلى أن حوالي مليوني شخص أي 11,4 ٪ من السوريين كانوا يعيشون تحت "خط الفقر " الرسمي، وبلغ معدل الفقر نسبة 33 ٪ من السكان.

في مطلع سنة2008 ، أوقفت الحكومة دعم المحروقات، الأمر الذي رفع سعر المازوت ثلاثة أضعاف، وبالتالي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بصورة حادة، وزادت الأسعار بسبب الجفاف الذي عانت منه سورية خلال عامي 2008 – 2009، وأدت الأزمة المالية العالمية في سنة 2009 إلى تراجع حجم تحويلات السوريين العاملين في الخارج. وقد استجابت الحكومة السورية في مطلع سنة 2011 إلى الضغوط الاجتماعية – الاقتصادية المتزايدة عبر تشكيل" الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية " وتوزيع ما قيمته 250 مليون دولار على 420 ألف أسرة سورية، كذلك زادت

[12] – إحصاءات غير رسمية، بينما تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة البطالة لا تتجاوز 12%.

رواتب الموظفين الحكوميين بنسب تراوحت بين 20 و 25 ٪، كما أعلنت الحكومة سلسلة من التدابير لخفض أسعار المواد الغذائية الأساسية .

يعيق النقص في حجم الاستثمار، والقص في التكنولوجيا، وفي الخبرة العلمية لإدارة الأعمال، تطوّر الصناعة السورية التي تشكو من قيود بيروقراطية خانقة ومن الفساد، ومؤخراً، من المنافسة الخارجية للمنتج السوري . وقد صنّف البنك الدولي، في سنة2011 ، سورية في المرتبة 144 من أصل 183 بلداً على قائمة" سهولة القيام بالأعمال التجارية"، وتجدر الإشارة إلى أن سنغافورة تتبوأ المرتبة الأولى، ومصر المرتبة 94، والأردن المرتبة .111 وأدت هذه العوامل، إلى تثبيط عزيمة المستثمرين، إذ ازدادت مؤخراً استثمارات بعض الدول العربية في سورية، لكنها كانت عقارية في معظمها.

وشهد القطاع السياحي السوري في الأعوام الأخيرة تطوراً استثنائياً، وبلغت عوائده نحو 4,4 مليون دولار في سنة 2008 (الرقم المدوّن في ميزان المدفوعات)، وارتفع، عدد السائحين من 5,8 مليون سائح في سنة 2005 إلى 6,7 مليون سائح في سنة 2009 وبلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 16 ٪ من القوة العاملة . وكان السائحون في معظمهم من العرب والإيرانيين والأتراك، وقد طرأت زيادة في عدد السائحين القادمين من الدول الأوروبية، من 440 ألف إلى مليون ومائة ألف سائح . لكن السياحة الأجنبية تراجعت في الوقت الحالي، مع ما لهذا الأمر من تداعيات سلبية على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العمالة، وعلى ميزان المدفوعات.

يعتمد الاقتصاد السوري على قطاع النفط إلى حد بعيد، إذ وفّرت عوائد هذا القطاع للموازنة السورية ما نسبته 11,2 ٪ من مداخيلها في سنة2004 ، لكن هذه النسبة هبطت إلى نحو 5,4 ٪ فقط في سنة 2010 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية، نتيجة انخفاض الإنتاج السوري من النفط . فقد تم إنتاج 400 ألف برميل يومياً في سنة 2010 ويُتوقع أن يبقى مستوى الإنتاج على حاله في سنة2011، مقارنة بذروة إنتاج وصل إلى حوالي 610 آلاف برميل يومياً في سنة1995، و 500 ألف برميل يومياً في سنة 2005، كذلك جرى تصدير نحو 155 ألف برميل يومياً في سنة2010، أي أقل بنسبة ٪ 46 من حجم التصدير في سنة2005. ويعني انخفاض إنتاج النفط السوري على المدى البعيد، أن أسعار النفط العالمية المرتفعة

ستؤثر سلباً في الاقتصاد السوري، لأن سورية ستصبح مستورداً للنفط . وتعي الحكومة السورية هذه المشكلة وتحاول تعزيز قطاع الهيدروكربونات (بترول وغاز طبيعي) عبر الاستثمار الخارجي المباشر، وعبر إحلال الغاز الطبيعي بدلاً من النفط في إنتاج الطاقة المحلي.

وفي حين ساهم كلّ من ارتفاع أسعار النفط، واحتياطي العملة الصعبة، ومستويات الدين الداخلي والخارجي المنخفضة، في الحفاظ على درجة من الاستقرار الماكرو – اقتصادي . لكن صندوق النقد الدولي خفّض في نيسان/أبريل توقعاته للنمو الاقتصادي في سورية لسنة 2011 من 5,5 ٪ إلى 3 ٪،. ويُذكر أن النمو الاقتصادي كان بدأ يشهد تراجعاً، إذ انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6 ٪ في سنة 2009 إلى 3,2 ٪ في سنة 2010، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

ثمة تداعيات اقتصادية اجتماعية سلبية وخطيرة أخرى تمخضت عن المعدل المرتفع للنمو السكاني في سورية أهمها: 13

1– البطالة على رأس قائمة التداعيات التي أفضى إليها النمو المرتفع لعدد السكان في سورية. فالزيادة في عدد السكان لم تُصاحبها زيادة موازية أو مكافئة لها في فرص العمل وإمكانيات الاقتصاد الوطني على تشغيل الأعداد المتنامية من القادرين على العمل والباحثين عنه.

2 – تدني مستوى المعيشة للمواطن السوري، ودائماً بالقيم النسبية وليس المطلقة بالضرورة. ذلك أن إجمالي الدخل الوطني السنوي لم ينم وبالنسبة نفسها التي نما بها وينمو عدد السكان في سورية. وبالتالي، فإن الدخل الفردي، بالقيم ذاتها، هو في انخفاض مستمر.

3 – العجز عن الادّخار لأغراض تمويل المشاريع التنموية وتطويرها، كماً ونوعاً، ودائماً بسبب صفر الفارق أو الفارق الصفر بين الإنفاق الجاري المخصص للاستهلاك والآخر الاستثماري الخاص بعمليات الإنتاج.

رابعاً ـ مشروع صياغة سياسة سكانية محددة في سورية:

ظل الاتجاه في إتباع سياسة الحياد وعدم التدخل الرسمي من قبل المؤسسات الحكومية في القضايا السكانية مستمراً حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين حينما بدأت صياغة الخطط الخمسية السادسة والسابعة

13 – الدكتور فيصل سعد، الأسباب السوسيولوجية والتداعيات الاقتصادية المسألة السكانية ومعدل النمو السكاني في سورية.

للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في سورية. ولأول مرة تم إحراز تقدم ملموس في مجال إدخال مفهوم العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية والإقرار بضرورة وجود سياسة سكانية واضحة ومحددة في الجمهورية العربية السورية.

ومن أهم الأسباب التي دعت للشروع في صياغة سياسة سكانية في سورية:

- ارتفاع معدل النمو السكاني الذي وصل إلى نحو 3.31%.
- تراجع معدل الخصوبة ولكن ببطء.
- عدم استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة بالحد الكافي.
- فتوة السكان وانخفاض معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي.
- اختلال توزع السكاني الجغرافي.
- النمو الحضري السريع.

وكان لهذه العناصر نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية الاجتماعية في سورية الأمر الذي أثار اهتمام صانعي السياسات والمخططين والجمهور عامة. وتأكد الاقتناع بأنه إذا استمر الاتجاه الحالي للسلوك السكاني فإنه من المتوقع أن تزداد نسب البطالة والطلب على الخدمات الصحية والتعليمية، وسوف تتعرض المرافق الأساسية والخدمات لاستنزاف كبير يفوق طاقتها. لذلك أصبح من الضرورة بمكان معالجة تلك القضايا في إطار سياسة سكانية شاملة وفعالة يجري العمل في سورية الآن على وضعها وتحديد ملامحها.

خامساً - وسائل وأساليب تحقيق أهداف السياسة السكانية في سورية:

تم تحديد أهداف السياسة السكانية في سورية بالعمل على تخفيض معدل النمو السكاني، وتحسين الخصائص السكانية والارتقاء بها، وتحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان. ولتحقيق هذه الأهداف ثم اعتماد عدد من الوسائل والأساليب منها:

خفض معدلات الخصوبة عن طريق:

- توفير خدمات تنظيم الأسرة والاهتمام بالمناطق المحرومة.
- الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة.
- توفير وسائل تنظيم الأسرة ومتابعة التطورات الحديثة وإدخال المناسب لها مع تشجيع التصنيع المحلي.

الرعاية الصحية للأم والطفل من خلال وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعياً وصحياً. والارتقاء بمستوى الأداء في خدمات ورعاية الأم

والطفل وإشاعتها وبخاصة في المناطق المحرومة. زيادة الوعي الصحي والإنجابي لدى الأمهات.

حماية الأسرة ورفع مكانة المرأة: وهذا يتطلب مراجعة التشريعات التي تؤثر في المجتمع وفائدة الاتجاه نحو الأسرة صغيرة العدد. توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ورعاية المسنين. تشجيع الأبوين على الاستمرار في تعليم أبنائهم. ورفع مستوى المرأة ثقافياً واجتماعياً حتى تتمكن من القيام بدورها بشكل فعال كزوجة وأم وشريكة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة وبخاصة موضوع عدد الأطفال وحجم الأسرة. مواصلة الجهود للقضاء على الأمية.

إعداد وتنمية الشباب اجتماعياً وثقافياً وتنمية مهاراتهم، والتغلب على ظاهرة التسرب من التعليم وبخاصة بين الإناث. وتدعيم الجهود الذاتية ومشاركة المجتمع وبخاصة الشباب، والاهتمام بالتربية السكانية في مختلف مراحل التعليم.

توزع السكان وتنمية المجتمعات الريفية: وهذا يعني ترشيد استخدام الأرض وخلق الظروف البيئية المناسبة، وتحقيق توزيع جغرافي للسكان في سورية أفضل مما هو عليه الآن. مما يدعو إلى النهوض بالريف والارتقاء بالقرية السورية وإشاعة التنظيمات المحلية والتعاونية والشعبية وترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وتحويل الريف إلى مناطق استقرار سكاني.

البحوث والمعلومات وإدارة البرامج السكانية: إشاعة البحث العلمي وتوظيفه في خدمة أهداف السياسة السكانية، ووضع نظام متكامل للبيانات والمعلومات والإحصاءات السكانية على المستوى القومي والإقليمي في خدمة السياسة السكانية.

الإعلام السكاني: الذي يتضمن نشر المفهوم الشامل للقضايا السكانية، مع التركيز على أهمية الاتصال الشخصي وبخاصة في المناطق الشعبية والريف لأنه أكثر فاعلية في عمليات الإقناع. نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والتصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة في مجال السكان وتنظيم الأسرة ورعاية صحة الأم والطفل.

التوسع في نشر المعلومات عن مراكز وعيادات تنظيم الأسرة والوسائل الحديثة، وحماية الإنسان والبيئة ونشر الوعي البيئي، وتشجيع الجهود الذاتية لدعم حماية البيئة والحفاظ عليها.

وهذا يتطلب وضع نظام متكامل لإدارة البرامج السكانية يضمن اتخاذ القرارات السليمة لمواجهة المشكلة السكانية في سورية على المستويين الوطني والإقليمي.

لهذا فإن الاستراتيجيات التي تتبناها الخطة الحالية تهدف إلى خفض معدل وفيات الأمهات ومعدل وفيات الرضع وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية وتوسيع خدمات الصحة الإنجابية في الحضر والريف وتطوير مستوى الوعي بالقضايا السكانية عن طريق محو الأمية ورفع المستوى التعليمي للسكان ولاسيما بين النساء والتشجيع على تبني مفهوم الأسرة الصغيرة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك كله إلى خفض معدل النمو السكاني وأن يساعد على تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، كما يسهم باتجاه تنمية الموارد البشرية وأن يدعم برامج الحد من الفقر.

سادساً ـ الإجراءات المقترحة وأهمية دور الشباب:

تنبعث سياسات تمكين الشباب والمراهقين من إدراك المجتمع السوري وثقافته وتراثه بأهمية دور الشباب كأداة فاعلة في عملية البناء والتطوير ورسم خارطة المستقبل، كما يشتمل هذا الإدراك على أن الشباب يواجهون أكثر من غيرهم مخاطر غير مسبوقة في عالم متغير بسرعة وعليه فإنه لا بد من العمل على:

- ربط أهداف التعليم ومخرجاته والتدريب بالصورة المنشودة للشباب لمواجهة تحديات العصر وتدعيم التنمية المستدامة.
- تمكين الأسرة السورية من ممارسة أدوارها الحضارية والنفسية والاجتماعية والسياسية للشباب وتوجيه اهتمامات منظمات المجتمع الأهلي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى دعم الأبويين بأساليب التنشئة الاجتماعية.
- تعزيز مدخلات ثقافة الشباب الحضارية والتقنية والسياسية وتمكين مشاركتهم في الحوار الاجتماعي.

- توسيع الخيارات أمام الشباب في مجال سوق العمل وكفالة فرص متكافئة لكلا الجنسين مع مراعاة الحد من ظواهر الاستغلال بكافة أشكاله.
- تمكين الشباب من المشاركة في عملية صنع القرار على جميع أصعدة المجتمع السياسية والتشريعية والمدنية والاجتماعية ومشاركتهم في تصميم الخطط والبرامج التي تستهدف قضاياهم ومشروعاتهم.
- إيجاد الظروف السياسية والمادية والقانونية والاجتماعية والثقافية لتهيئة بيئات مأمونة داعمة للصحة الإنجابية وحمايتهم من الأمراض كافة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية.
- تطوير سبل حماية الشباب من خطر الإدمان.
- تعزيز حقوق الشباب ومتابعة احتياجاتهم لمحاربة الفقر واجتثاث أسبابه وخاصة في الأسر الفقيرة من خلال زيادة استثمارات الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- توجيه الخطاب الإعلامي لإبراز دور الشباب والتواصل معهم لتمكينهم وتفعيل مشاركتهم المجتمعية.

أما فيما يتعلق بالسياسات المتخذة بشأن رعاية المسنين والمهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة فهي تأمين الدعم المالي والصحي والاجتماعي والتوعية بكيفية التعامل معهم وإجراء البحوث اللازمة لمعرفة التأثيرات المستجدة في المجتمع بهدف تأمين حياة كريمة لائقة بهم.

تأهيل المجتمع المحلي والأهلي لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في فعاليات المجتمع من خلال تأهيلهم وتدريبهم للاستفادة من قدراتهم الكامنة.

سابعاً ـ الأهداف العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية:

بغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني لتلبية حاجات السكان المتنامية والتي تتمثل في تأمين مستوى الرفاه الذي يتطلعون إليه، وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي، وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وحق الأسرة بتحديد عدد أطفالها، والمباعدة بين الحمول والتأكيد على حقوق الأطفال ونمائهم والاهتمام بالأمهات، وحماية

السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الملائمة والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة بالنمو السكاني. 14

وبعد وضع خطة عمل لرسم السياسة السكانية تم تشكيل فرق عمل تضم العديد من الأخصائيين لدراسة كافة القضايا المتعلقة بالسكان، وبخاصة التنمية والوضع الاقتصادي والسياسات والاستراتيجيات والاتجاهات السكانية في سورية، السلوك الإنجابي ومحدداته الاجتماعية–الثقافية. تنظيم الأسرة والصحة العامة للسكان والصحة الإنجابية. توفر السكن والغذاء والماء والطاقة. التوزع الجغرافي للسكان والتعليم وقوة العمل. وتم اقتراح عدد من الأهداف المؤقتة للسياسة السكانية أهمها:

- تخفيض المعدل السنوي للنمو السكاني من 3.31 بالمائة في عام 1995 إلى 2.5 بالمائة في عام 2015، وقد وصل هذا المعدل في عام 2010 إلى 2.48%.
- خفض معدل وفيات الأمهات من 105 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام 1995 إلى 50 وفاة في عام 2015.
- خفض المعدل السنوي لوفيات الأطفال الرضع من 32 بالألف في عام 1995 إلى أقل من 20 بالألف في عام 2015. وخفض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى أقل من 30 بالألف من الولادات الحية.
- رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من40 بالمائة في عام 1995 إلى 64 بالمائة في عام 2015.
- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 16.6 في عام 1995 إلى نحو 26 بالمائة في عام 2015.
- خفض نسبة الأمية لدى النساء من 30.6 بالمائة في عام 1995 إلى نحو 13 بالمائة في عام 2015.
- الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط.
- حد فترة إلزامية التعليم الأساسية حتى نهاية المرحلة الإعدادية وللجنسين.

[14] – أنظر، الفصل الثالث للسياسة الوطنية للسكان بعنوان (مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها) هيئة تخطيط الدولة، دمشق 1996، ص35.

- زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتحقيق أهداف السياسة السكانية في سورية. [15]
- رفع توقع الحياة عند الولادة ليصبح 72 عاماً للإناث و 70 عاماً للذكور في عام 2015.

ومن أهم العوامل التي تساعد على صياغة سياسة سكانية وطنية وتنفيذها ومتابعة ربط السكان بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، تعزيز المشاركة الفعالة للسلطة التشريعية (مجلس الشعب) والمنظمات الشعبية وبخاصة الاتحاد العام النسائي واتحاد شبيبة الثورة وكافة الجهات المعنية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (الأهلية). تطوير إمكانيات وقدرات الأجهزة ذات الصلة بالسياسة السكانية على المستوى المركزي أو في المحافظات. تشجيع البحث العلمي المتعلق بالسياسة السكانية وتطوير مهارات ولقاءات المختصين والفنيين والموظفين المعنيين بصياغة الخطط المتعلقة بالسكان وتنفيذها على المركز أو المحافظات. وهذا يتطلب مساندة الحكومة ودعمها لصياغة السياسة السكانية الشاملة والمتكاملة ذات الأبعاد المتعددة وتدعيم آليات تنفيذها وتطوير آلية عمل اللجنة الدائمة للسكان.

أسهمت أنشطة الإعلام والتربية والاتصال السكاني إيجابياً في تعزيز الوعي السكاني وزيادة الالتزام بالقضايا والأهداف التي تم تحديدها من خلال السياسة السكانية الوطنية والسعي لتنفيذها على صعيد المركز أو المحافظات. ويلاحظ تزايد اعتماد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الإعلام والتربية والاتصال السكاني في إدماج القضايا السكانية بقضايا التنمية في المجتمع. وأدخلت المصطلحات السكانية ومفاهيم التربية السكانية في منهاج المدارس الابتدائية والإعدادية وفي مناهج تدريب المعلمين، ومناهج محو الأمية. كما تم إجراء مسح لمفاهيم التربية السكانية في التعليم الثانوي، وتم إنشاء وحدة الإعلام التنموي والسكان في وزارة الإعلام. وقد أثبتت نشاطات الإعلام والتوعية والاتصال السكاني فاعلية كبيرة في تعميق الوعي السكاني والتربية السكانية والوصول بها إلى القواعد الشعبية ومشاركتها في عمليات تنفيذ السياسة السكانية والتغذية الراجعة لتقويمها.

---

[15] – انظر، مذكرة التفاهم (مسودة رقم 2) التي قدمتها بعثة مراجعة البرنامج السكاني ووضع الاستراتيجيات 1995/5/15 – 1995/6/15، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 1995، ص9.

الخاتمة:

إن الوعي بأسباب النمو السكاني المرتفع وما أفضى إليه من نتائج وتداعيات اجتماعية واقتصادية، في الوقت نفسه، هو شرط منطقي ومدخل منهجي يكفل قطع أشواط بعيدة في اتجاه السيطرة العقلانية على المعدلات السنوية للزيادة السكانية في سورية.

ينبغي أن يكون الحد من نمو السكان واحداً من أهم الأولويات في السياسة السكانية السورية. علاوة على ذلك، فإن تقلص الموارد واستمرار انخفاض مستويات المياه والتصحر، كلها عوامل تشير إلى ضرورة الحد من التزايد السكاني المفرط. وربما نكون على وشك بلوغ حدود النمو الاقتصادي، حيث إنه ومنذ بلوغ عدد سكان العالم 6 مليون نسمة في سنة 1970، ارتفعت أسعار النفط من 10 دولارات للبرميل الواحد في ذلك الوقت، إلى 100 دولار اليوم. كما تجاوزت أسعار بعض السلع الغذائية مثل القمح، الضعف خلال السبع سنوات الماضية، مما أسهم في الإخفاقات التي صاحبت محاربة الجوع والفقر المدقع. وتتنامى المخاوف من ألا يكون إنتاج المواد الغذائية بالمقدرة الكافية لمواكبة الزيادة المتوقعة في عدد السكان.

تتطلب عملية التنمية الشاملة التوافق بين السياسات المختلفة. الاقتصادية الاجتماعية والسكانية وهذه مسألة هامة جداً ولا تتحقق بسهولة. لذلك لا بد من الأخذ بعين النظر أن الموارد البشرية هي أغلى ما تملكه الأمة. وأن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع هي أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية كما أن أي تغيير يطرأ على معدلات النمو السكاني يؤدي بدوره إلى تغير مباشر في الطلب على الحاجات الأساسية للفرد واستهلاكها. بينما نلاحظ أن أي تغير يحصل في معدل النمو السكاني لا يؤثر في حجم قوة العمل والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي. إلا بعد مرور أكثر من 15 سنة من تاريخ حدوث ذلك التغير. وهي الفترة بين تاريخ الولادة وتاريخ إمكانية القيام بعمل منتج.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

المراجع:

1. الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993.
2. المجموعة الإحصائية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء دمشق، المسح الديموغرافي المتكامل لعام 1993، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1995.
3. تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997، بيروت.
4. المسح الديموغرافي المتكامل لعام 1993، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1995.
5. الدكتور فيصل سعد، الأسباب السوسيولوجية والتداعيات الاقتصادية المسألة السكانية ومعدل النمو السكاني في سورية.
6. سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان– القوى العاملة – الاستخدام– التعليم) تحرير د. نبيل خوري منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992.
7. الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1983.
8. السياسة الوطنية للسكان، الفصل الثالث بعنوان: (مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها) هيئة تخطيط الدولة، دمشق 1996.
9. مذكرة التفاهم (مسودة رقم 2) التي قدمتها بعثة مراجعة البرنامج السكاني ووضع الاستراتيجيات 1995/5/15 – 1995/6/15، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 1995.

جدول رقم 4 عدد السكان الذين تواجدوا على الأراضي السورية
وفقاً للتعدادات السكانية (1960،1970، 1981،1994، 2004)
وتقدير عددهم في منتصف أعوام 2005 – 2010 (ألف نسمة)

TABLE 4 Population existed in Syria according to censuses (1960, 1970, 1981, 1994, 2004) and estimates of their number in mid years 2005 – 2010 (000)

السنة	ذكور	إناث	مجموع
YEAR	Men	Women	**TOTAL**
1960 *	2344	2221	**4565**
1970 *	3233	3072	**6305**
1981 *	4622	4424	**9046**
1994 *	7049	6733	**13782**
2004 *	9161	8760	**17921**
2005	9340	8929	**18269**
2006	9563	9154	**18717**
2007	9798	9374	**19172**
2008	10042	9602	**19644**
2009	10287	9838	**20125**
2010	10539	10080	**20619**
* عدد السكان بتاريخ التعداد			* **The Number Of Population Acoording Date Of Census**

جدول رقم 5 صافي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع

1963، 1970 – 2009 (مليون ليرة سورية)

net capital formation by sector, 2000 –2009

(In million Syrian Pounds)

YEAR	*2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	السنة
SECTOR									القطاع
Agriculture forestry & Fisheries	26158	21266	25525	33664	39435	36176	29329	23747	قطاع الزراعة
Mining and manufacturing	70347	61218	62844	70226	71482	66882	67357	43484	الصناعة والتعدين
Transport and communication	40713	31972	39178	42146	48656	43123	33587	28277	النقل والمواصلات
Dwellings	54898	60750	59361	57809	43639	32125	23075	17269	دور السكن
Other sectors	94562	82128	86436	94092	74670	68160	69962	37542	قطاعات أخرى
TOTAL	286678	257334	273344	297937	277882	246466	223310	150319	المجموع
AT CURRENT PRICES بالأسعار الجارية									
Agriculture, forestry & fisheries	38367	30993	36743	40982	44950	37860	32273	23747	قطاع الزراعة
Mining and manufacturing	100139	86029	90180	79595	84745	70601	71704	43484	الصناعة والتعدين
Transport and communication	61862	48508	58933	49631	55657	45108	36329	28277	النقل والمواصلات
Dwellings	98820	110732	88091	75167	61914	39230	24201	17269	دور السكن
Other sectors	137057	118805	124022	113413	87212	71804	75893	37542	قطاعات أخرى
TOTAL	436245	395067	397969	358788	334478	264603	240400	150319	المجموع

* Primary data

جدول رقم 6 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي

2000- 2009 (بالأسعار الجارية)

Per capita domestic product, and national income, 2000-2009

(At current prices)

YEAR	*2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000
Population at mid-year (1000 persons)	20125	19644	19172	18717	18269	17921	17550	16320
G.D.P at market prices (million S.P)	2519151	2445060	2017825	1704974	1506440	1266891	1074163	904622
Per capita G.D.P. At market Prices (S. P)	125175	124469	105249	91092	82459	70693	61206	55430
G.D.P at factor cost (million S.P)	2492893	2687286	2197538	1862270	1602040	1294049	1032002	879387
Per capita G.D.P at factor cost (S.P)	123870	136799	114622	99496	87692	72209	58804	53884
N.D.P. at market prices (million S.P)	2419652	2347556	1937409	1635306	1446467	1217240	1031388	867120
Per capita N.D.P. at market Prices (S.P)	120231	119505	101054	87370	79176	67923	58769	53132
N.D.P at factor cost (million S.P)	2393394	2589782	2117122	1792602	1542067	1244398	989227	841885
per capita N.D.P. at factor cost (S.P)	118926	131836	110428	95774	84409	69438	56366	51586
National income at market Prices (million S.P)	2367959	2294058	1902990	1587469	1379284	1170683	987624	822034
Per capita N.I (S. P)	117663	116782	99259	84814	75499	65325	56275	50370

* Primary data